

في رئاسة محكمة إدلب

عينت رئيسا لمحكمة إدلب الابتدائية، فترددت كثيرا في القبول والذهاب، ذلك لأنّ والدي رحمة الله عليه كان انتقل حديثا لرحمة ربّه، وبقيت والدتي في البيت لوحدها. ولكنّها شددت من عزيمتي وأصرّت عليّ في القبول والذهاب، كما أنّني وُعدت أنّ إقامتي في إدلب لن تطول. لذلك اتّكلت على الله وذهبت.

ولمّا كان الواجب القانوني يقضي بأن أقسم اليمين القانونية أمام محكمة الاستئناف التي ترتبط بها المحكمة البدائية التي سأرأسها، وكانت محكمة الاستئناف هذه موجودة في حلب، لذلك اضطررت للذهاب إليها أولا لأداء القسم ومن ثمّ التوجّه إلى إدلب لاستلام عملي فيها ومباشرة.

ذهبت إلى إدلب رئيسا لمحكمتها، وكان الزملاء فيها الأخوان السادة رياض الميداني وحسن الأناسي وصادق العظم وفؤاد الحلبي وبشير فؤاد وتوفيق عجم أوغلو، وكان قائم مقام القضاء السيّد زكي شيخ غزال ومدير المصرف السوري السيّد غبريل أسود، وكلّهم نخبة ممتازة أمضيت وإياهم فترة وجودي في إدلب وكأني في بيتي وبين أهلي وإخواني. وأخصّ منهم بالذكر الأخ العزيز والصدّيق المخلص رياض بك الميداني الذي كان وزوجته الفاضلة شقيقتين لي في كلّ معنى الكلمة.

لقد أمضيت أقلّ من سنة في إدلب، وكنت مسرورا جدّا لما شاهدته في أهلها من دماثة الخلق والطف وعدم التدخّل بما لا علاقة لهم به.

وروى لي صادق بك العظم حادثة طريفة حصلت معه يوم كان قاضي صلح بدمشق، تتلخّص بأنّ محاميا ساذجا ترفع أمامه وطلب الحكم وفقا لأحكام «المادّة المخصوصة من مجموعة القوانين». ولكنّ صادق بك استغرب ذلك وأصرّ عليه أن يبيّن له رقم المادّة التي يستند إليها واسم القانون الذي تعود تلك المادّة إليه، فأجابته المحامي مكرّرا التعبير ذاته. فأصدر صادق بك قرارا يتضمّن ردّ الدعوى وفقا لأحكام «المادّة المخصوصة من مجموعة القوانين». وراجع المحامي ليفهم النصّ الذي استند إليه القاضي، فقال له «آتني بالنصّ الذي طلبت الحكم بموجبه، فأعطيك النصّ الذي حكمت بموجبه». فذهب المحامي ولم يعد.

المفاهيم القانونية الهزيلة :

سبق أمام محكمة إدلب البدائية بصفقتها الجزائية ظنين بجرم التزاني، وتتلخّص قضيتّه بما يلي : كان الظنين في إحدى الليالي على موعد مع زوجة صديق له في قريته، وحضر لعندها بعد أن تأكّد أنّ زوجها غادر البيت للقيام بسقاية أرضه. وشاءت الظروف أن ينهي الزوج عمله ويعود إلى بيته قبل الوقت الذي اعتاد أن يعود فيه. وشاهد من ثقب الباب نورا داخل البيت فسعى لفتح الباب فلم يفتح معه لأنّه كان مغلقا من الداخل، فازدادت شبهته بوضع زوجته وأخذ يدفع الباب بعنف حتّى خلعه، وشاهد زوجته بوضع مريب جدّا كما شاهد رفيقها يفرّ من الشبّاك فلحق به دون أن يتمكّن من القبض عليه. فعاد إلى بيته وأخذ خنجرا وأعمل بزوجه ضربا حتّى قضى عليها وأفقدتها الحياة، وذهب إلى مخفر الدرك وسلّم نفسه. وبقي هذا الزوج موقوفا بسبب قتل زوجته طول فترة التحقيق حتّى وصلت القضية إلى الهيئة الاتهامية بحلب فقرّرت فسخ قرار قاضي التحقيق ومنعت محاكمته. وقد زادت مدّة توقيف هذا الزوج عن الستّة أشهر.

وبعد الانتهاء من محاكمة ظنين التزاني واستثبات هذه الوقائع ، اختليت وزميليّ بغرفة المذاكرة ، وأوضحت لهما أنّ المشرّع وضع لكلّ جريمة عقوبة تتراوح بين حدّيها الأدنى والأعلى ، وترك تحديد تلك العقوبة بين ذينك الحدّين إلى حكمة المحكمة في ضوء كلّ قضية ، تشديدا أو تخفيفا. وإنّا في هذه القضية نجد أنّ جميع أسباب التشديد للحكم بالحدّ الأعلى للعقوبة متوفّرة. فالظنين زنا بزوجة ، وفي بيتها الزوجي ، وكان ذلك هو السبب المباشر لقتلها ، كما تسبّب لحبس الزوج مدّة تزيد عن ستّة أشهر إلى أن منعت الهيئة الاتهاميّة محاكمته وأخلت سبيله. فإذا لم نأخذ بالحدّ الأعلى للعقوبة ونحكم بها ، نكون قد عطّلنا حكم القانون. فوافق أحد الزميلين على كلّ ما أوضحت. أمّا الزميل الآخر فقال : «آتني بنصّ يحدّد الحالات التي ذكرتها سببا للتشديد ، فأتفق معك». قلت له : «أطلب ، يا صاحبي ، من المشرّع أن يتصوّر الوقائع والحوادث التي قد تقع في هذه الدنيا وتعدّ بالملايين ويصوغها في متن النصوص لتأتي أنت وتحكم بموجبها ؟ هذا مستحيل. وإذا فرض ذلك يبقى القاضي آنثذ آلة صمّاء يعمل دون تفكير واجتهاد. في حين أنّ المشرّع ترك للقاضي مجالاً واسعاً لاستعمال عقله وعلمه ووجدانه ، كما ترك له الخيار للحكم بين حدّي العقوبة.» ولكنّ هذا الزميل أصرّ على رأيه ، فحدّثته من مغبّة تفكيره القانونيّ الهزيل في أوّل حياته القضائيّة ، وسألته إن كان على استعداد لتدوين ما قاله فأجاب «بكلّ تأكيد». وأصدرنا الحكم بالأكثرية ، ووضع هذا القاضي المخالف مخالفته على النحو المذكور أعلاه ووقع عليها.

إنّ ما أورده هذا القاضي في مخالفته يدلّ دلالة واضحة على عدم وجود فكرة حقوقية لديه ، وأنّه بعيد عن تفهّم القانون وما قصده المشرّع ، وهو بالتالي لن يكون قاضيا صالحا منتجا.

وبعد الفصل في القضية ، أخذت إضبارة الدعوى وحضرت إلى دمشق وأطلعت الأستاذ عارف بك النكدي ، رجل وزارة العدل ، على ما جاء فيها وعلى مخالفة القاضي التي تنمّ عن وجود بون شاسع وهوة سحيقة بينه وبين القضاء ومفاهيمه. وإنّ مثل هذا القاضي يكون عالة على القضاء وعلى العدالة الاجتماعية وعلى المتقاضين.

ولم يمض أسبوع حتّى وصلني بالبريد الرسميّ مرسوم بإنهاء خدمة هذا القاضي. وكان الفصل في ذلك يعود للأستاذ الكبير عارف بك مؤسس القضاء السوريّ ومصلحه.

في محكمة الاستئناف المدنيّة

عيّنت مستشارا في محكمة الاستئناف المدنيّة بدمشق ، وكان يرأس المحكمة القاضي نادر بك المؤيد العظم ، وهو قاض محترم ومن بقايا العهد العثمانيّ ، قويّ الإرادة والشخصيّة ، ولكنّه لا يتقيّد كثيرا بالأصول.

كان العرف السائد في كثير من المحاكم يفسح المجال أمام الرئيس والأعضاء لكي ينظروا في القضايا في غرفة الرئيس والأعضاء ، تجنّبا للبس «الروب» والرسميّات التي يوجبها الجلوس على القوس في قاعة المحاكمات. وسريا على هذا العرف الخاصّ ، أراد نادر بك أن يعقد الجلسة في الغرفة تلك والمعروفة أيضا باسم غرفة المذاكرة ، ففتح الشباك الصغير المطلّ على ديوان المحكمة ، وأمر كاتب الضبط أن يحضر إلى غرفة الرئاسة ويحضر معه أضاير الدعاوى. استأذنت نادر بك وأفهمته أنّنا في محكمة الاستئناف الأولى وأنّ المفروض في هذه المحكمة أن تطبّق أحكام قوانين الأصول بكلّ دقّة لتكون نموذجا صالحا أمام سائر المحاكم ، وليس في

شيء من هيئة المحكمة أن تعقد جلساتها في غرفة تضم ثلاث طاولات للرئيس وللمستشارين وليس فيها متسع لفرقاء الدعاوى، ورجوته عقد الجلسات بصورة نظامية وأصولية في قاعة المحاكمة. امتعض نادر بك من هذه الملاحظة لأنه لم يكن يتوقعها ولكنه عمل بها وأخذنا منذ ذلك التاريخ نعقد جلسات المحاكمة في قاعة المحاكمات وفقا للأصول القانونية.

في محكمة الجنايات بدمشق :

كان فائز بك الغصين رئيسا لمحكمة الجنايات بدمشق، وهو خريج مدرسة العشائر في الإستانة ومن رجالات الثورة العربية الكبرى ممن رافقوا المرحوم الملك فيصل.

كان فائز بك طيب القلب حاد المزاج، تغلب عليه حياة البداوة. وكان يؤازره في عمله الصديقان المستشاران محمد بك آبيق وصادق بك العظم. وكان يكثر في تعيين الدعاوى في يوم واحد، ولا يفصل إلا في القليل منها لطول نفسه في المحاكمة.

وبالنظر لمزاج فائز بك الحاد، أصبح جو المحكمة محمومًا. فأحببت التدخل مرة لتلطيف هذا الجو واجتمعت به على حدة وبأسلوب ناعم لطيف قلت له : «يا فائز بك، ألفت انتباهك إلى وضع المحكمة الشاذ والأمر يحتاج لشيء من الكياسة والمرونة، ولا سيما على قوس المحاكمة وأمام الناس، وأمر ذلك منوط بك بوصفك رئيسا للمحكمة». فكان جوابه : «أنا بدوي ما بعرف غير هيك».

وفي قضية جنائية كانت المحكمة تنظر بها، حضر شاهد وروى للمحكمة ما شاهده، فجاءت أقواله مختصرة بالنسبة لما رواه الشهود الآخرون الذين سبقوه في أداء شهادتهم، فاعتبره فائز بك شاهدا كاذبا لأنه لم يشهد بكل ما رآه، حسب تقديره، وأخذ يؤثبه ويصيح في وجهه ويهدده ليقول الحقيقة. ولكن الشاهد كان يعود ويؤكد بالأيامين المغالطة أنه روى للمحكمة كل ما رآه بأم العين.

التفت إليّ الرئيس فائز بك وقال : «مطالعة النيابة العامة». فوقفت ودوّنت مطالعتي في ضبط الجلسة، وأردت أن ألطف الجو لاعتقادي أنّ الشاهد صادق فيما قاله وشهد به. قلت إنّ الشاهد حضر إلى مكان الحادث في وقت متأخر عن الشهود الآخرين الذين سبقوه وأدوا شهادتهم قبله، فلم يراما رآه، لذلك اختلفت شهادته عن شهادتهم، وإني لا أرى مجالاً الآن لطلب توقيفه ريثما نستمع إلى باقي الشهود فيكون آئذ لكلّ حادث حديث.

ولم يكن فائز بك بالطبع ممّنّا من هذه المطالعة على ما يبدو، فالتفت إلى مستشاري المحكمة وقال لهما على مسمع منّي : «ما رأيكما؟» فأجاباه : «رأينا من رأي النيابة العامة». عندها قال لكاتب الضبط : «اكتب : قرّرت المحكمة بالأكثرية وفقا لمطالعة النائب العامّ عدم توقيف الشاهد». وتابع كلامه قائلا : «اترك مكانا للتوقيع واكتب : نسبت الرئاسة حسب اختصاصها توقيف الشاهد لأنه أدّى شهادة كاذبة». وقفت للحال وسجّلت مطالعتي وهي تتلخّص بأنّ رئيس محكمة الجنايات الذي تخلّى عن صلاحيّاته وعرض الموضوع على النيابة العامة أولاً ثمّ على المحكمة ثانيا واتّخذت الأكثرية قرارا بشأنه، لم يعد من حقّه ولا يجوز له قانونا أن يتعدّى مفهوم قرار المحكمة وسلطانها ليعود لاستعمال صلاحيّاته. فتنسب الرئاسة التوقيف والحالة هذه يعتبر مغايرا للقانون ومخالفا له، ويكون بالتالي باطلا وغير قابل التنفيذ، وأطعن به.

وبالفعل لم أنفذ تنسيب رئيس المحكمة توقيف الشاهد على مسؤوليتي الشخصية. وعند الطعن، أثرت هذه الناحية وركزت عليها كثيرا، فجاء قرار محكمة التمييز الغرفة الجزائية، وكان على رأسها القاضي الكبير العلامة يوسف بك الحكيم، يعطي درسا مستفيضا في تفهم صلاحيات رئيس محكمة الجنايات التنسيبية، وفيه العبرة الكافية الوافية.

وهكذا بقي جو محكمة الجنايات محمومًا إلى أن اضطرت الوزارة أخيرا لإجراء تبادل في المحكمة فنقلت فائز بك إلى عمل آخر في التفتيش.

قاتل أولاده الثلاثة :

من القضايا المؤلمة التي مرت على محكمة الجنايات وأنا نائب عام فيها، قضية أب متهم بقتل أولاده الثلاثة القاصرين.

وتتلخص هذه القضية بأن خلافا دبا بين هذا الزوج المتهم وزوجته وطلقتها، فتركت بيتها وطلبت بحضانة أولادها الثلاثة القاصرين وأخذت حكما بحضانتهم. وكان يوم الجريمة المشؤوم موعد تسليمهم لها.

ويظهر أن الزوج كان يحمل في نفسه الحقد الدفين والكراهية والبغضاء لزوجته، وأراد الانتقام منها. وتطبيقا للمثل العامي القائل «اللي ما فيه لحماته، يقوم لمراته»، قام الزوج الأب في صباح ذاك اليوم الأسود الحال، وصلّى -حسب أقواله- صلاة الصبح، وأخذ موس الحلاقة وذبح به ابنه الأكبر أولا ثم ألحق به الثاني، وانتهى به الأمر المنكر البشع إلى الثالث. يا لهول الجريمة! ففي أقل من نصف ساعة من الزمن كانت أرواح هؤلاء الأطفال الثلاثة الأبرياء تصعد لخالقتها، تشكو إليه وحشية الإنسان وظلم الأب الجاني. كل ذلك لا لذنب اقترفه هؤلاء الأطفال الملائكة، بل نكاية بأهمهم الزوجة لكي لا تأخذهم لحضانتها، فحرمها منهم بأبشع جريمة من الجرائم الوحشية التي لا يتصور ارتكابها من إنسان فيه ذرة من وجدان وضمير.

تصوروا هذه الجريمة النكراء. أب ينهض باكرا للصلاة لربه ويتقدم بنفس هادئة ويذبح أولاده الثلاثة، فلذات كبده، لا لذنب فعلوه، إنما لحقده على أمهم، فكانوا هم ضحية هذا الوحش الكاسر.

ثم يأتي هذا الوحش أمام محكمة الجنايات وبأعصاب هادئة يجيب على جريمته قائلا «هيك الله راد». لم يكتف هذا الجاني بما اقترفت يده، بل أراد أن يبرر عمله بمشيئة الله. حاشى لله سبحانه وتعالى أن يريد لمثل هذا المخلوق الإقدام على أبشع جريمة يرتكبها الإنسان.

طلبت الحكم بالإعدام لهذا المجرم فاستجابت المحكمة لطلبي وحكمت عليه بالإعدام، وأفهمته الحكم بشكل واضح فكان هادئ الأعصاب وتقبل الحكم بدون أي انفعال.

وبد شهر تقريبا أعيدت إضبارته من محكمة التمييز، النقض، وقد صدقت الحكم بحقه، فعملنا على استصدار مرسوم بإعدامه، وأعدم في ساحة المرجة شنقا.

الوزير في ساحة الإعدام :

كان وزير العدل آنئذ الأستاذ راغب بك كيخيا، وهو من الرعيل الأول للقضاة المعاصرين، سبق له أن أشغل منصب رئيس محكمة الاستئناف المدنية بدمشق ورئيس الهيئة الاتهامية فيها، ثم مستشار في محكمة التمييز، ثم عين وزيرا للعدل.

وفي ذات ليلة، وكان مقرراً فيها تنفيذ حكم الإعدام بقاتل أولاده الثلاثة، أحضر المحكوم عليه إلى دائرة الشرطة وأفهم أنّ حكم الإعدام الذي صدر بحقه قد صدّق تمييزاً وصدر مرسوم بتنفيذه، وأنه سينقذ به، وقد أحضر له رجل دين لإتمام الواجبات الدينيّة، ثمّ الاستماع إلى ما يريد أن يقوله ليدون في محضر ضبط أصوليّ وفقاً لأحكام القانون.

كان صفوح بك المؤيّد مديراً عاماً للشرطة، وقد حضر إلى مكتبه للمرافقة في تنفيذ حكم الإعدام. وكنت أصبحت آنذاك نائبا للجمهوريّة، فحضرت بحكم القانون والوظيفة مشرفاً على تنفيذ حكم الإعدام، وحضر معي كاتب الضبط والطبيب الشرعيّ لإعطاء التقرير المتوجّب بعد التنفيذ.

وبينما كنّا نقوم بهذه المراسم في غرفة مفوّض المركز في الطابق الأرضيّ من دائرة الشرطة، إذ بمدير الشرطة العامّ صفوح بك يعلمني هاتفياً من مكتبه من الطابق الأوّل أنّ معالي وزير العدل ويريد مقابلي، وكانت الساعة نحو الثالثة والنصف صباحاً. استغربت كثيراً مجيء وزير العدل. صعدت إلى غرفة المدير العامّ فوجدت الوزير لابسا يديه الكفوف البيضاء، مصفرّ الوجه، تبدو عليه علامات الاضطراب. وبعد التحيّة سألني «جاهزين؟» فقلت له «نعم». وأضفت «ولكنكم يا سيّدي الوزير أزعجتكم أنفسكم بالحضور في مثل هذا الوقت المبكّر». مع العلم أنّ وزير العدل غير مكلف بالحضور لا قانونياً ولا أدبياً، لا سيّما أنّ الجريمة هي من الجرائم العاديّة.

ومع هذا، نزلنا معاً، معالي الوزير وأنا والمدير العامّ للشرطة، وأمرت بإحضار المحكوم عليه، وسرنا جميعاً نحو ساحة الإعدام بالمرجة.

كانت ساحة المرجة في تلك الساعة خالية إلاّ من رجال الدرك القائمين على مختلف مداخلها ومن رجال الشرطة الذين رافقوا المحكوم عليه.

وكان على رأس هذه القوى قائد الدرك العامّ الزعيم (العميد) هرانت بك، وهو بحقّ ضابط مثاليّ بمسلكه وأدبه وحسن تدبيره. وما أن وصلنا إلى مدخل ساحة المرجة من جهة السراي حتّى تقدّم هرانت بك وأخذ التحيّة لمعالي الوزير. عندها صاح الوزير: «هرانت بك، حويّقة، حويّقة.» فأجاب هرانت بك بأدبه واتّزانه «كلّ الاحتياطات قد أخذت يا معالي الوزير. رجال الدرك على جميع منافذ الساحة». عندها تابعنا سيرنا إلى المكان المخصّص للتنفيذ وفيه آلة المشنقة.

وهناك وجدنا من سبقنا من السادة الأميركاظم الجزائري أمين عامّ رئاسة مجلس الوزراء، والنائب العامّ الاستثنائيّ خليل رفعت بك، ومستشار محكمة التمييز فؤاد بك محاسن، وبعض الصحفيّين وغيرهم. ويظهر أنّ الوزير دعاهم للحضور.

تقدّم الوزير والكفوف البيضاء لا تزال يديه وأوقفنا قرب بعضنا البعض بخطّ مستقيم على الطريقة العسكريّة، وكنت بالقرب من النائب العامّ خليل رفعت بك.

استأذنت أدبياً معالي الوزير بالباشرة بمراسم تنفيذ حكم الإعدام، وأوعزت إلى كاتب الضبط بتلاوة قرار محكمة الجنايات المتضمّن الحكم على الجاني بالإعدام، وقرار محكمة التمييز المتضمّن تصديق الحكم، ومرسوم تنفيذ الإعدام.

وبعد الانتهاء من هذه التلاوة، اتّجه معالي الوزير إلى المحكوم عليه وسأله «ماذا تقول ؟» فأجابه «أنا بري، مظلوم» فردّ عليه الوزير «هادا مو صحيح، انت مالك بري، انت ظلمت نفسك». والتفت وقال «علّقوه». فأصعده رجال الشرطة على كرسيّ ووضعوا حبل المشنقة حول عنقه وأزاحوا الكرسيّ من تحته، وتقدّم منه الطبيب الشرعيّ ليتأكّد من إزهاق روحه. وإذ بالوزير يخرج ورقة من جيبه ويسألني «خلص ؟» فسألت الطبيب «هل خالص ؟» فأجابني «كلّا، ولا بدّ من ثوانٍ أخرى». فقلت لمعالي الوزير «لسّا» أي لم يزل في الجاني حياة، فقال معاليه «معلّيش، خلّيه يسمع». وأخذ يقرأ، على نور مصباح (اللوكس) خطابا مهيبًا استهله بعبارة «أخواتي، إخواني» مع العلم أنّ ساحة المرجة كانت خالية إلاّ ممّن أتيت على ذكرهم.

كانت خلاصة خطبة معالي الوزير أنّه في زمن الانتداب الفرنسيّ كان المفوض السامي يصدّق أحكام الإعدام. أمّا اليوم فأصبح رئيس الجمهوريّة هو الذي يصدّقها، ممّا يثبت أنّنا مستقلّون كلّ الاستقلال.

وبعد انتهاء مراسم تنفيذ الإعدام وخطبة معالي الوزير وهو لا يزال مضطربا، تقدّم منه الصحفيّون لإجراء حديث صحفيّ ملغوم، ولكنّ خليل رفعت بك سبقهم وخاطبه باللغة التركيّة أن لا يعطي حديثا أو تصريحًا إلى أحد ويدعوهم للحضور إلى مكتبه فيما بعد لتزويدهم بما يريدون.

وبعد الانتهاء وإشراف معالي وزير العدل بالذات على تنفيذ حكم الإعدام، توجّهنا مع النائب العامّ الاستثنائيّ خليل رفعت بك إلى منزله في شارع نوري باشا حيث تناولنا طعام الترويقة (الفطور) وأخذنا بالتعليق على ما جرى فكانت جلسة لطيفة للغاية.

محام ضرير :

جاء ذات يوم إلى مكنتي في النيابة العامّة الاستثنائيّة محام ضرير وطلب مقابلي، فدعوته للجلوس. كانت له في ذلك اليوم قضية أمام محكمة الجنابات، وقد أراد زيارتي قياما بتقليد بروتوكوليّ، لأنّها أوّل مرّة يتراعى بها أمام القضاء السوريّ بدمشق. هذا التقليد يسير عليه المحامون في البلاد التي لقضائها وللمحاماة فيها تقاليد موروثه ومحترمة. وبعد عبارات المجاملة المألوفة، لفت نظري كيف أنّه وهو ضرير يتعاطى المحاماة، بل أكثر من ذلك، كيف تمكّن من إتمام دراسته الثانويّة ومن ثمّ دروس كليّة الحقوق واجتاز امتحاناتها، وكيف يطّلع على أضاير دعاوى ويدرسها ويهيّء مرافعاته بها. كلّ ذلك جال في خاطري ودفعتني الرغبة وحبّ الاستطلاع للاستيضاح منه عن ذلك. قال : «يسرّني أن أطلعك على تاريخ حياتي وكيف كنت أهّيّ دروسي وأجتاز الامتحانات». فشكرته.

قال : «كنت طفلا في إحدى قرى طرابلس، لبنان، ومرضت فأصاب المرض عينيّ الاثنتين وأفقدني الرؤية، وكنت أحفظ القرآن عن ظهر قلبي وأجيد تجويده. وكان كثير من الطرابلسيين يصطافون في تلك القرية، فعطف عليّ أحدهم وأخذني معه إلى مدينة طرابلس حيث أدخلني مدارسها الابتدائيّة أوّلا ثمّ الثانويّة. وكنت أحفظ دروسي لمجرّد سماعها وتكرارها. واجتزت امتحانات الدراسة الثانويّة وحصلت على البكالوريا بجزئها الأوّل والثاني. وعطف عليّ كثيرا مستشار المعارف في المفوضيّة العليا وأدخلني كليّة الحقوق في معهد اليسوعيّة على حساب المفوضيّة العليا، واجتزت سنوات الدراسة بكلّ سهولة ومن ثمّ حصلت على الإجازة في الحقوق. وها أنا أتعاطى اليوم مهنة المحاماة.

بقي عليّ أن أطلعك كيف أهيّء دراسة قضاياي. أستعين بمساعد يلازميني، وهو الذي يرافقني الآن، ينقل الإضبارة ويتلوها عليّ فأشير عليه بتدوين النقاط الهامة منها التي يجب الرجوع إليها، كما يدوّن ما يجري في المحاكمة. وعلى ضوء ما تقدّم، أهيّء مرافعتي خطيباً بمؤازرة الأخ المساعد وأقدّمها للمحكمة، وأترافع في القضية شفويّاً. وهكذا تسير الأمور في محورها القانونيّ بكلّ انضباط وانتظام.»

هنّأت بحرارة على هذه الإرادة القويّة المتينة والعزيمة الصادقة التي جعلت منه محامياً، وتمنّيت له التوفيق والنجاح. ثمّ أخذته معي إلى المحكمة وعرفته على قضاتها ونظرت بقضيّته قبل غيرها تيسيراً له. إنّما ذكرت تلك الواقعة لأدلل على أنّ الإنسان الذي يتحلّى بإرادة وأخلاق يصل بتصميمه إلى ما يصبو إليه، مهما عظمت الصعاب.

تشابه الأسماء يجعل البريء مجرماً :

في إحدى العطل الرسميّة، أتاني رجال الدرك بشخص أوقفوه في مخفر جسر بنات يعقوب على الحدود السوريّة الفلسطينيّة بحجّة ورود اسمه في نشرة الشرطة لملاحقته والقبض عليه باعتبار أنّه محكوم عليه بجرم شائن من محكمة جنات دمشق.

أدخل هذا الشخص إلى مكنتي، فعرفته وهو رجل متقدّم بالسنّ ومن عائلة معروفة بالعلم وحسن السيرة، واستبعدت كثيراً أن يكون هو الشخص المحكوم عليه والمدوّن اسمه في نشرة الشرطة، بالإضافة إلى أنّه هو نفسه نفى المثل فيما سبق أمام القضاء الجزائيّ لأيّ سبب من الأسباب. ولكن ما العمل والقناعة أو المعرفة الشخصيّة لا تكفي لوحدها، بل لا بدّ من التوثّق من ذلك بقيود رسميّة، والأيام أيام أعياد والدوائر معطلّة؟ هل أبقى هذا الشخص رهن التوقيف إلى نهاية العطلة وهي تستغرق أياماً، مع قناعاتي الشخصيّة بأنّه ليس هو المحكوم عليه؟

قرّرت الفصل في الأمر وإحقاق الحقّ. بعثت وراء كاتب ضبط محكمة الجنات من بيته، فحضر وطلبت منه أن يأتيني بالإضبارة التي تحمل اسم الشخص ففعل. وعدت إلى الوثائق الثبوتيّة المبرزة في الإضبارة وإلى هويّة الشخص المحكوم عليه. وتبيّن لي بعد التدقيق أنّ اسمه واسم أبيه واسم عائلته تتفق تماماً مع اسم المقبوض عليه الموقوف. ولكن لحسن حظّ هذا الموقوف البريء وجدت أنّ اسم والدته يختلف عن اسم والدة المحكوم عليه، وكذلك وجدت فرقا كبيراً بالعمر بينهما.

عندها نظّمت ضبطاً بكلّ ما حدث، وتركت المقبوض عليه وأعطيته بياناً بأنّه هو غير الشخص المطلوب إلقاء القبض عليه بنشرة الشرطة رقم كذا، فذهب بحال سبيله.

شو أنا يهودي بين أيديهم :

بينما كنت في مكنتي في القصر العدليّ القديم المطلّ على ساحة المرجة، شاهدت صباح ذات يوم دركيّاً يضرب شخصاً ضرباً شديداً، وهذا يصرخ ويستجير، فأرسلت حالا بعضاً من رجال درك القصر العدليّ فأتوني بهما، فأخذت أوّتب الدركيّ وهو من رجال الضابطة العدليّة على عمله لمخالفته القانون وعلى مقربة من قصر العدل، فقويت أعصاب المضروب وقد أصبح في حمى القانون وفي مكتب ممثّل الحقّ العامّ، وأخذ يشكو الدركيّ متألّماً ممّا أصابه ويقول «شو أنا يهودي بين أيديهم؟» فأخذت أفهم المضروب أنّ القانون يمنع اعتداء

أيّ إنسان على آخر مهما كان جنسه أو دينه، وأنّ القانون يطول الجميع سواسية. وطلبت من الدركيّ أن يعتذر من المعتدى عليه ففعل وصفح هذا عنه وانتهى الأمر بسلام.

وسيلة النقل في حالة الجرم المشهود :

في الفترة التي كنت فيها نائبا للجمهورية، أصدر وزير الأشغال العامّة بلاغا حظّر فيه استئجار سيّارات على حساب الخزينة، مبينا أنّ مرآب الوزارة على استعداد لتقديم سيّارة من سيّارات الدولة لتأمين الانتقال في المهمّات الرسميّة، على أن يصار إلى إشعار المرآب قبل أربع وعشرين ساعة من موعد الانتقال. وتبلّغنا البلاغ عن طريق وزارة العدل للعمل بمقتضاه في حالة الجرائم المشهودة.

وقد استغربت موضوع البلاغ بالنسبة لنيابة الجمهورية وتحقيقات الجرائم المشهودة التي تستوجب الإسراع لمكان الجريمة قدر المستطاع وبأية وسيلة من الوسائل، سواء وقعت الجريمة ليلا أم نهارا.

لذلك نظّمت مشروع بلاغ علي سبيل (النكته) ردّا على بلاغ وزارة الأشغال العامّة وطلبت فيه من كلّ من يريد أن يقدم على ارتكاب جريمة أن يخبرنا عن موعد ارتكابها قبل ٢٤ ساعة كيما نتمكّن من إشعار مرآب وزارة الأشغال العامّة لتهيئة سيّارة في الوقت المحدّد حسب بلاغ السيّد الوزير.

أخذت هذا (المشروع) إلى السيّد وزير العدل وكان رحمه الله القانونيّ الكبير صبري بك العسلي الصديق ورفيق الدراسة. وعندما قرأه غلب الضحك عليه لهذا التهكّم القانونيّ ودعائي لمرافقته لزيارة وزير الأشغال العامّة وكان وقتها ميخائيل بك اليان صديقه الحميم ورفيق جهاده الوطنيّ. وقرأه له فشاركه بدوره الضحك، وشعر بخطأ بلاغه بالنسبة لنيابة الجمهورية وحالات الجرائم المشهودة وما تتطلّبه من سرعة الانتقال للتحقيق ليلا أو نهارا. وبعد المداولات، قرّر وزير الأشغال العامّة بالاتّفاق مع وزير العدل تخصيص سيّارة حكوميّة توضع تحت تصرّف نائب الجمهورية لاستعمالها في حالات الجرائم المشهودة نظرا لما تتطلّبه من سرعة الانتقال. فشكرنا للسيّد الوزير عمله، ووضعت منذ ذلك اليوم سيّارة تحت تصرّف نيابة الجمهورية.